

«طوارئ» إسرائيلية... في منطقة تتغير



ولسن الذي كان يدعو بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى ترك شعوب المنطقة "تتمسك حق مصرها"، وهو ما رفضه الفرنسيون والبريطانيون الذين كان طموحهم وراثة الدولة العثمانية في العراق وسوريا ولبنان. انتصرت وجهة النظر البريطانية والفرنسية. أي وجهة نظر سننتصر في السنة 2020 بعدما أصبحت بريطانيا وفرنسا غائبين، فيما لم يعد الروسي يديري ما الذي عليه عمله في سوريا أو العراق، وكيف التعامل مع إيران الذي يتبين يوما بعد يوم عمق الحلف القائم بينها وبين الصين. نعم الصين. هناك بكل بساطة حكومة «طوارئ» إسرائيلية في منطقة تتغير. يتغير فيها كل شيء، بما في ذلك حدود الدول!

جاء بعد انهيار الدولة العثمانية وانتهاء الحرب العالمية الأولى أهم بكثير من اتفاق ساكس - بيكو للعام 1916 نظرا إلى أنه جعل فلسطين تحت الانتداب البريطاني كذلك العراق، وسوريا ولبنان تحت الانتداب أو الحكم المباشر الفرنسي بموافقة جمعية الأمم التي كانت تمثل وقتذاك الشرعية الدولية. ليس قيام حكومة «الطوارئ» في إسرائيل حدثا عاديا، إذا أخذنا في الاعتبار كل هذه الأحداث التي تدور في الشرق الأوسط، في ظل انكفاء أميركي لا ترجمة له على أرض الواقع سوى الانحياز الكامل لإسرائيل... لا يتسبب هذا الانكفاء سوى ذلك الذي مارسه الرئيس الأميركي وودرو

ضوء الصعوبات الداخلية الناجمة عن نظام فاشل على كل صعيد داخلي من جهة، والعقوبات الأميركية من جهة أخرى. قبل مئة عام بالتمام جرى تقسيم المنطقة بموجب اتفاق سان ريمو الذي باركته جمعية الأمم، وهي المنظمة الدولية التي كانت قائمة قبل الأمم المتحدة. ولد من رحم سان ريمو لبنان الكبير الذي عاش مئة سنة، والذي ليس ما يبشر بأنه سيتجاوز هذه السن بسهولة من دون تغييرات جذية تطرأ على طبيعة نظامه... وعلى دوره التقليدي في المنطقة وعلى نظامه الاقتصادي. نبه تحقيق نشرته صحيفة «لوموند» قبل أيام في مناسبة مئوية سان ريمو إلى أن هذا الاتفاق الذي

معاهدة سلام ذات بنود واضحة. هناك وضع إقليمي غير مسبوق في ظل تفككت سوريا. ستسعى إسرائيل إلى تكريس ضمها للجولان وجعل قضية الهضبة المحتلة قضية من الماضي. في النهاية إن تقاسم سوريا يسير على قدم وساق. ما شهده الشمال السوري خير دليل على ذلك. ما يمكن ملاحظته في الأشهر الأخيرة تعزيز تركيا وجودها في مناطق حدودية معينة تشمل محيط إدلب على طول نحو 120 كيلومترا وفي عمق يصل إلى 35 كيلومترا أحيانا، بما يضرب المشروع الكردي في سوريا نهائيا.

يحصل ذلك كله في ظل تفاهم واضح بين تركيا والروس والأميركيين الذين باتوا موافقين بدورهم على شريط تركي داخل الأراضي السورية. ما عززت تركيا عن عمله بعد العام 2011، أي بعد اندلاع الثورة السورية، تفعله في 2020. هناك مزيد من التعزيزات العسكرية التركية داخل الأراضي السورية. لا تدخل تركيا بجيشها مكانا وتخليه. التجربة القبرصية واضحة. اجتاحت الجيش التركي جزيرة قبرص صيف العام 1974. كانت لديه حجة قوية تتمثل في حماية الأقلية التركية في الجزيرة بعد الانقلاب الذي شنته مجموعة قبرصية يمينية بزعمه نيكولاس سيميسون بدعم من الحكم العسكري الذي كان قائما في اليونان. تغير كل شيء في قبرص التي صارت عضوا في الاتحاد الأوروبي وتتمتع بنظام ديمقراطي حقيقي. ما لم يتغير هو الوجود العسكري التركي الذي تكزز مع إعلان «جمهورية شمال قبرص التركية» التي لا تعترف بها سوى تركيا. تركيا في قبرص منذ 46 عاما. ليس ما يوحي بأنها ستخرج منها قريبا. ثمة منطقة في شمال سوريا مرشحة لأن تصبح تحت الحكم التركي بمباركة أميركية وروسية في وقت يتراجع المشروع التوسعي الإيراني يوما بعد يوم في

دونالد ترامب إلى أصوات اليهود الأميركيين. ستحاول إسرائيل قبل كل شيء وضع يدها على قسم كبير من الضفة الغربية وعلى وادي الأردن وذلك قبل نهاية ولاية ترامب الساعي إلى البقاء في البيت الأبيض لولاية ثانية بعد انتخابات تشرين الثاني - نوفمبر المقبل التي سيواجه فيها الديمقراطي جو بايدن الذي شغل موقع نائب الرئيس في عهد باراك أوباما (ولايتان رئاسيتان). هل سنسمح الولايات المتحدة بضم إسرائيل لقسم كبير من الضفة الغربية إضافة إلى وادي الأردن مع ما يشكله ذلك من إحراج للملكة الأردنية الهاشمية؛ في ظل التفاهم التام بين ترامب و«بيبي»، يبدو كل شيء واردا بما في ذلك طي صفحة خيار الدولتين الذي يعني قيام دولة فلسطينية «قابلة للحياة» نهائيا.



ليس قيام حكومة «الطوارئ» في إسرائيل حدثا عاديا، إذا أخذنا في الاعتبار كل هذه الأحداث التي تدور في الشرق الأوسط، في ظل انكفاء أميركي لا ترجمة له على أرض الواقع سوى الانحياز الكامل لإسرائيل

لن تقتصر مهمة حكومة «الطوارئ» الإسرائيلية على ضم قسم من الضفة الغربية التي تعاني أصلا من سياسة الاستيطان المستمرة منذ سنوات عدة، والتي أخذت بعدا جديدا مع تولي نتانياهو موقع رئيس الوزراء. لن تختفي إسرائيل بخلق مشاكل وإحراجات للأردن الذي تربطها به

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العقبوي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

من هو كبش فداء لبنان؟

سياسي لحزب الله في وزارات سيادية، إلا أنها فشلت في هذه المقايضة السياسية أن تنتهي احتفاله بالسلام، والاستقواء بالخارج الإيراني، بل ورهن القرار السياسي لأهواء الحزب وداعميه غير اللبنانيين. وليس انتقال سلاح الحزب ومقاتليه للانخراط في حروب خارج الحدود، ومشاركته بعمليات عسكرية في سوريا والعراق واليمن أطلق عليها العالم رسميا صفة الإرهاب، إلا المثال القاطع الذي يوضح كل الأسباب والمبررات.

أما الفساد المالي فجاء تحصيل حاصل للعاملين السابقين: الطائفي والمليشياتي. واستحوالت المشاريع الألمانية تحت سطوته إلى غنائم يقنسمها محتكرو المواقع السياسية أو أصحاب اليد الطولى بالسلاح من الذين لا يكتفون باقتناص الفرص ومنعها عن الآخرين، بل يمتنعون أي شكل من المحاسبة أو المساءلة عن الهدر والتسريب المالي. انجبت المشاريع الكبرى في الكهرياء والاتصالات والخليوي وغيرها من الصفقات العملاقة، طبقة من أثرياء الحرب تضاهي كل ما عرفه لبنان في تاريخه الحديث من الاحتكار والتغول على حقوق الإنسان اللبناني المغلوب على أمره، بحيث لم يتركوا له سوى خيار واحد هو زجاجات المولوتوف ينتقم بها من أبنية المصارف ويحطم بوابات المؤسسات المالية في جولات من التظاهرات اختلط فيها رصاص قوات الأمن مع عنف الشارع المضاد.

في فصل المقال ساستعين بمقال أهل الشأن وأردت ما كتبه وليد شقير «المازق الذي يفرق فيه لبنان لا يستثنى أيًا من قواه السياسية، سواء كانت ممثلة في الحكومة أم لم تكن. وإذا كانت عودة الناس إلى الشارع احتجاجا على تردّي الأحوال المعيشية تختزل عمق المازق، فإن الحكومة هي الأخرى في صلبه. فبعدما كان بعض الشارع حديدا نسبيا عند تأليفها، بات المحتجون يصفونها ضمن شعار «كلن يعني كلن» وقد تماهت مع أركان الحكم».

النفوس ممن تعاقبوا على مواقع المسؤولية وحققوا ثروات هائلة على حساب مديونية متعاظمة للدولة من جهة، وتحويل الشعب اللبناني من موقعه في مقدمة شعوب المنطقة علما وعملا وتقدما ورفاهة إلى قبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة دفاعا عن أبسط حقوقه وهو حق الوجود، من جهة أخرى.

من نافذة القول إن المحاصصة الطائفية، والتغول على السلطة، بل اللجوء إلى ترهيب الشارع وأجهزة الدولة، جاءت مجتمعة حاملة دغمة حزب الله خلال أحداث السابع من مايو للعام 2008 في العاصمة بيروت. ففي سابقة على الحياة السياسية اللبنانية هي الأكثر خطورة وعنفا منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، قامت عناصر مسلحة من حزب الله وحلفائهم من حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي والبعث باحتلال العاصمة بيروت وبعض مناطق الجبل، وذلك إثر صدور قرارات من مجلس الوزراء اللبناني بمصادرة شبكة الاتصالات التابعة لسلاح الإشارة الخاص بحزب الله، وإقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي الذي يعتبره الحزب

محمية خاصة من حمايته. فشلت الحكومات اللبنانية المتعاقبة في جمع السلاح وحصره بيد الدولة. وفي حين أبدت الدولة اللبنانية مرونة في قبول تمثيل



الحريري، حصرا، أوزار الحال التي وصلها المواطن اللبناني اليوم من ظروف العوز والتردي المعيشي وغياب الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحية لاسيما إثر انتشار كوفيد - 19. وبالعودة قليلا إلى الوراء لضبط المشهد الحالي وتفهم أفضل لحثيئاته، لا بد من التوقف عند العام 2005 وهو عام مفصلي في التاريخ اللبناني شهد اغتالا عظيما المستهدف رئيس الحكومة رفيق الحريري، تلاه تحرر لبنان من الوصاية السورية بخروج قوات الردع، وهي القوات التي بدأت عربية وتحولت بعد سنوات قليلة من دخولها إلى مجموعات عسكرية وأمنية أسدية صرفة.

كان من المفترض أن يترافق التحرر من اليد الأمنية السورية الطولى في لبنان، التي عاثت فسادا وقمعا واستتباعا للسياسات ورجالاتها بالحكم الفاسد في دمشق، مع حملة لتطهير البلاد من أنيال الفساد والطائفية وانفلات السلاح وسلطة المليشيات وسلطة المافيا المالية المليشيات مع مافيات دمشق وحيثائها. لكن، ولسوء الطالع والتدبير، لم يحدث الإصلاح المطلوب بعد عودة مقاليد الأمور إلى السيادة اللبنانية متمثلة بسلطة الرئاسات الثلاث، بل تعمق الانقسام العمودي على مستوى الطائفة، وارتفع مستوى الخندقة وراء زعمائها، وكان الفساد هو الكاس الذي يدوره أصحاب النفوذ على صغار

حال الإحباط والتوتر التي يعيشها الشارع المنفض. تبدو حكومة حسان دياب عاجزة عن استيعاب هذا الغضب الشعبي بإصلاحات سريعة لضبط سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية في مناخ من سوق صرافة يسيطر على حركته حزب الله بلا منازع، وكان أحد المظاهر في طرابلس، التي هي من أشد المدن إهمالا من طرف الدولة، قد طالب الحكومة بالقبض على ما يقارب عدده 300 «صراف» يعملون ضمن شبكات للصرافة يديرها أفراد من حزب الله، يُرجح أنهم المسؤولون عن تدهور الليرة إلى مستوى غير مسبوق حيث وصل سعر صرفها إلى 3800 ليرة مقابل الدولار الواحد، مقارنة مع سعر صرف لم يتجاوز 1500 ليرة في أحلك الظروف.

أما رئيس الحكومة فقد حمل حاكم مصرف لبنان المركزي مسؤولية الهبوط التنازلي لقيمة العملة الوطنية، متهما إياه باتباع سياسات «مبيمة» أدت إلى انهيار الليرة أمام الدولار. وطالب دياب بتحقيق مستقل وذي مصداقية بشأن تحويل «المركزي» للمبارات من الدولارات في الأسابيع الأخيرة إلى الخارج متجاهلا صوت الشارع الغاضب نتيجة العجز المالي العام. وقال دياب في تصريح له «المصرف المركزي إما عاجز أو غائب، أو يحرض بشكل مباشر على الانخفاض الكبير في قيمة العملة». يبدو أن الحكومة، ومن ورثائها موقع الرئاسة اللبنانية، توجه إصبع الاتهام حصرا إلى رياض سلامة، حاكم المصرف المركزي منذ العام 1993، ومهندس اقتصادات لبنان ما بعد الحرب. وقد ساهم في السنوات الأخيرة بتنفيذ العقوبات الأميركية على المليشيات الممولة من طرف إيران وفي مقدمتها حزب الله. تقديم سلامة كبش فداء قد يكون نتيجة مباشرة لأمرين لا ثالث لهما: الأول هو نقمة حزب الله عليه لأنه ساهم بحزم في إطباق القبضة الأميركية على مصادر تمويل الحزب وتحجيف قدر كبير منها، والثاني تحميل عهد سعد الحريري، حصرا، أوزار الحال التي وصلها المواطن اللبناني اليوم



خير الله خير الله
إعلامي لبناني

يصعب التكهن بالأسباب التي جعلت بنيامين نتانياهو ومنافسه السياسي بني غانتس يتفان على تشكيل حكومة «طوارئ» في إسرائيل. هذا لا يمنع من ملاحظة أن زعيم كتلت ليكود الذي سيقبى رئيسا للوزراء لمدة 18 شهرا، على أن يخلفه زعيم حزب أزرق وأبيض لمدة 18 شهرا أخرى، يتفان على استبعاد كلي لأي تعاون أو تنسيق مع حزب إسرائيل، أي فلسطيني 1948 الذين لديهم 15 عضوا من أصل 120 في الكنيست الإسرائيلية. إذا وضعنا جانبا ذلك العداء المكتسوف للأقلية العربية في إسرائيل، يبدو مستغربا موقف حزب أزرق وأبيض، الذي يسمى أيضا حزب الجنرالات، الذي كانت لديه علة وجود واحدة هي التخلص من «بيبي». سيبقى زعيم ليكود في موقع رئيس الوزراء، علما أنه يفترض به المنول أمام المحكمة قريبا بعد توجيه القضاء الإسرائيلي اتهامات عدة له. هذه الاتهامات مرتبطة أساسا بسلكه «الفاسد» الذي يشمل الحصول على رشاوى. ليس معروفا هل سيحاكم «بيبي» قريبا. المعروف أنه باق رئيسا للوزراء بفضل خصومه من الجنرالات. على رأس هؤلاء بني غانتس الذي سيكون وزيرا للدفاع في انتظار دوره على رأس الحكومة، وغايي اشكينازي الذي سيتولى الخارجية. معروف أن قادة حزب أزرق وأبيض هم غانتس واشكينازي وموشى يعلون. اتهم الثلاثة إلى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حيث شغل كل منهم، في مرحلة معينة، موقع رئيس الأركان. لم يعد سرا أن إسرائيل تتوقع أحداثا كبيرة في المنطقة. ستحاول استغلال هذه الأحداث قدر الإمكان، خصوصا في ظل الحاجة الملحة لدى

مرح البقاعي

كاتبة سورية أميركية

لم تستطع جائحة كوفيد - 19 أن تسيطر على الحراك الشعبي اللبناني كما فعلت بكبرى مدن العالم مانعة الناس من النزول إلى الشارع لقضاء حاجات يومية ضرورية لاستمرار الحياة. فلبنان يبدو في هذه الأثناء في حالة من الفوضى المدمرة والغضب الشعبي العام، ما قد يبنى بسقوط حر للحكومة العتيدة تحت وطأة نوعين من الفايروسات القاتلة اقتحمت عقر دار كل لبناني، الأول قديم جديد وهو الفساد، والثاني مستجد وهو كورونا.

تقديم سلامة كبش فداء نتيجة مباشرة لأمرين: نقمة حزب الله عليه لأنه ساهم في إطباق القبضة الأميركية على مصادر تمويل الحزب، والثاني تحميل عهد سعد الحريري، حصرا، أوزار الحال التي وصلها المواطن اللبناني اليوم

اندلعت احتجاجات ضخمة في كبرى مدن الشمال طرابلس رغم منع التجول المفروض من الدولة بسبب الجائحة، تزامنا مع تدهور الحالة الاقتصادية، وانهيار الليرة اللبنانية مقابل الدولار، وفقدان السيطرة على الأسعار للمواد الرئيسية، فما كان من المواطن اللبناني إلا أن اختار الموت الرحيم متظاهرا من جديد في الساحات. وشهدت طرابلس في اليوم الأول من الاحتجاجات مقتل أحد المتظاهرين الشباب على يد قوات الأمن التي استعملت الرصاص الحي المباشر لقمع أعمال شغب نتجت عن